المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية يؤكد لـ «القدس العربي» ان المفاوضات مع النظام وصلت إلى طريق مسدود بسبب إصراره على مواقفه

البيانوني: الضغوط الخارجية على النظام لا علاقة لها بتطلعات الشعب السوري ومواجهة الازمة تحتاج لجبهة داخلية متماسكة لا يمكن أن تتوفر في ظل السياسات القمعية

لندن ـ «القدس العربي» ـ من أُبَيْ حسن

ماتزال جماعة الإخوان المسلمين السوريين حركة محظورة في سورية، وما يزال القانون 49 القاضي بالإعدام لكل منتسب إلى هذه الجماعة ساريا. وبرغم كل التغيرات التي جرت وتجري في العالم، وبرغم أن خطاب الجماعة شهد نضجا ملموسا وتطورا على أكثر من صعيد إلا أن علاقتها بنظام «الحركة التصحيحية» بقيت تراوح مكانها، وذلك على خلفية أحداث الثمانينات التي شهدتها سورية.

في هذا الحوار مع السيد علي صدر البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية يتحدث عن علاقة الجماعة بالنظام السوري، ويتطرق إلى ما أشيع عن وساطات تقوم بها جهات إسلامية عربية بين الحركة والنظام البعثي، كما يبدي رأي الجماعة المحظورة بالتغييرات التي طرأت على النظام منذ رحيل غازي كنعان وزير الداخلية السوري السابق، وانشقاق عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق ومدى إمكانية التنسيق معه من عدمها. وفيما يلي نص الحوار:

العلاقة مع خدام

■ كيف تنظر جماعة الإخوان المسلمين إلى مسألة انشقاق عبد الحليم خدام عن النظام السوري؟

■ أولا لم يكن في تصريحات السيد عبد الحليم خدام ما هو جديد علينا أو غير معروف، فنحن نتحدث منذ أكثر من أربعين سنة عن طبيعة النظام السوري الاستبدادية وممارساته القمعية على الشعبين السوري واللبناني، وعن الفساد المستشري في كافة الميادين السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية... وقد دعونا الرئيس بشار الأسد منذ توليه السلطة إلى عملية إصلاح شاملة للخروج بالبلاد من الأوضاع المتأزمة التي تعيش فيها، وأبدينا استعدادا للتعاون، وتفهما للتدرج في الخطوات الإصلاحية، ابتداء من معالجة الملفات الإنسانية التي ينبغي أن تحتل المرتبة الأولى في سلم عملية الإصلاح.. إلا أن النظام أعرض عن هذه المطالبات التي شاركتنا فيها معظم القوى السياسية.

نحن ننظر إلى انشقاق السيد خدام، ومن قبله انتحار اللواء غازي كنعان، على أنه أحد مظاهر تصدع النظام السوري وتفككه، بعد أن وصل نتيجة سياساته الداخلية والخارجية إلى طريق مسدود. ونتوقع أن يكون بداية سلسلة من الانشقاقات. وقد كنا دعونا في ندائنا الوطني للإنقاذ بتاريخ 2005/4/3 السلطة بكل مؤسساتها الحزبية والإدارية والعسكرية والأمنية.. إلى الانحياز لصف الشعب وتطلعاته المشروعة إلى الحرية والديمقراطية.. لذلك رحبنا بانحياز السيد خدام إلى هذه المطالب الشعبية، وطالبناه بمراجعة موقفه خلال فترة مشاركته في الحكم، والاعتذار عن الجرائم التي ارتكبها النظام بحق الشعب خلال فترة مسؤوليته.

■ في حال لم يعتذر عما ارتكبه إبان وجوده في الحكم، هل ستتعاونون معه؟

■ لقد كان موقفنا واضحا عندما رحبنا بانفصال السيد خدام عن النظام، منحازا إلى صف الوطن والشعب، وسنرحب بكل من ينفصل عن هذا النظام وينحاز إلى صف الشعب. لكننا طالبنا السيد خدام، وسنطالب كل من ينحاز من داخل النظام، بإعلان موقف واضح من الجرائم التي ارتكبها النظام خلال فترة مسؤولياتهم، والاعتذار عنها للشعب، وعندئذ فقط يمكن اعتبار هؤلاء ـ من وجهة نظرنا ـ في صف المعارضة، وعندئذ يمكن التعاون والتنسيق معهم. أما الجرائم التي تنسب إلى هؤلاء بحق الوطن والمواطنين، سواء كانت مالية أو إنسانية أو غير ذلك.. فالقضاء الوطني المستقل النزيه، هو الذي يفصل فيها. ونحن لسنا قضاة، حتى ندين أحدا أو نعطي صك براءة لأحد.

وساطات مع النظام

■ سرت في الآونة الأخيرة أقاويل عدة عن وساطات تقوم بها جماعات إسلامية عربية تصلح ما انقطع بينكم وبين النظام السوري، ما صحة هذه الأقاويل؟ وفي حال عدم صحتها، ما هو موقفكم من محاورة النظام والصلح معه في حال كان هو المبادر لذلك؟

■ نحن مع مبدأ الحوار، ولا نرفض الحوار مع أي طرف. وقد أجرينا في الماضي عدة جولات من المفاوضات مع النظام، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود، بسبب إصرار النظام على مواقفه، كما جرت في الماضي عدة وساطات، بمبادرات من بعض الشخصيات العربية والإسلامية، إلا أنها لم تصل إلى أي نتيجة إيجابية للسبب نفسه.

بعض الوفود من الأحزاب العربية والإسلامية التي زارت دمشق في الآونة الأخيرة، أثارت مع الرئيس بشار ضرورة الانفراج الداخلي، وأهمية تعزيز الوحدة الوطنية، في مواجهة هذه الضغوط، وسمعت منه كلاما عاما يرحب فيه بالحوار مع كل الأطراف بمن فيهم الإخوان المسلمين. إلا أننا أكدنا لمن اتصل بنا منهم، أن هذا الحديث عن الحوار يفتقد الجدية في ظل الممارسات القمعية الحالية للنظام السوري، وأننا نرحب بأي جهد إيجابي باتجاه معالجة هذه الأزمة المزمنة، إلا أننا نعتقد أن المدخل الصحيح للمعادلة الوطنية المنشودة ينبغي أن يمر عبر معالجة قضايا الملف الإنساني بأبعاده التالية..

ـ الإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعا وتبييض السجون.

ـ فتح الأبواب أمام العودة الكريمة للمنفيين القسريين بعيدا عن البوابة الأمنية.

ـ إلغاء القانون رقم (49) لعام 1980 الذي يحكم بالإعدام على أبناء جماعة الإخوان المسلمين، وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه.

ـ رد المصادرات المالية، وإلغاء كافة الحجوزات، ورد كافة الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى أصحابها والتعويض على المتضررين.

ـ معالجة ملف المفقودين، والكشف عن مصيرهم، ورد الاعتبار إليهم، وتطييب قلوب الأسر المصابة.

وأكدنا أن المبادرة لمعالجة هذه الملفات، ستكون هي المدخل الأنسب لحوار وطني مثمر، يكون في مصلحة القضية الوطنية بشكل عام.

الضغوط الدولية

■ ومستقبل سورية كيف ترونه في ضوء معطيات الداخل والخارج؟

■ نعتقد أن سورية الآن على مفترق طرق خطير، أوصلتها إليه سياسات النظام الخارجية وعزلته الداخلية. نحن نعلم أن الضغوط الخارجية التي تمارس على النظام لا علاقة لها بمصلحة الشعب السوري وبتطلعاته للخلاص من الاستبداد، إنما تتعلق بمصالح وأجندات إقليمية ودولية.. إلا أن هذه الضغوط لا يمكن أن تواجه بالعزلة الشعبية التي يعاني منها النظام، وبالمزيد من التنازلات التي يقدمها، وبمحاولات الاسترضاء والتوسط التي يلجأ إليها.. فمواجهة هذه الضغوط تحتاج إلى جبهة داخلية متماسكة قوية، لا يمكن أن تتوفر في ظل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والسياسات القمعية.

نعتقد أن الطريق الوحيد لمعالجة الوضع المتأزم، هو الانحياز إلى الشعب والتلاحم معه، والانفتاح على القوى الوطنية، وإجراء مصالحة وطنية شاملة، والاتفاق على برنامج وطني للإصلاح ومكافحة الفساد.. وهذا ما لا يبدو أن النظام بتركيبته الحالية قادر عليه.

■ في خطابكم السياسي ما يلفت الانتباه حقا، لكن الكثير من شرائح المجتمع السوري تتساءل: ما هي الضمانات على أن لا يمارس الإخوان المسلمون العنف في سورية مجددا (في حال عودتهم) في إطار الصراع على السلطة؟

■ لم يكن العنف يوما من وسائل جماعة الإخوان المسلمين، بل كانت استراتيجيتها ومناهجها منذ تأسيسها عام 1945، تتبنى العمل السياسي الديمقراطي، وقبول الآخر، والتعايش معه.. وتاريخ الجماعة يشهد لها بذلك، فقد أسهمت منذ قيامها في الحياة السياسية، وشاركت في المجالس النيابية، وفي الحكومات المتعاقبة خلال الفترات الديمقراطية. وإن أحداث العنف الدامية خلال الثمانينيات، كانت مرحلة استثنائية في تاريخ الجماعة وفي تاريخ سورية، وردة فعل شعبية عفوية على بطش السلطة وسياساتها الاستفزازية والاستئصالية. وقد تحدثت في أكثر من مناسبة عن الأسباب والظروف التي ألجأت الجماعة وفئات كثيرة من أبناء الشعب، ليكونوا في حالة دفاع عن النفس في معركة لم يختاروها، بل فُرضت عليهم في مواجهة عنف السلطة وبطشها. ولقد أشرت إلى هذه الوقائع وملابساتها بالتفصيل في المؤتمر الصحافي الذي قدمت به المشروع السياسي بتاريخ 2004/12/16، ودعوت إلى تشكيل لجنة قضائية وطنية مستقلة، تفتحُ ملف تلك الأحداث، وتطلعُ على كافة محتوياته ومُعطياته، وتُصدرُ حُكمها فيه، لتتبين للجميع حقائقُ تلك المرحلة الدامية من تاريخ وطننا العزيز وخفاياها، ولِيتحمل كل طرف ما يترتبُ عليه من مسؤوليات وآثار قانونية وسياسية وأخلاقية.

أما ضمان عدم تكرار هذه الأحداث، فهو عقد وطني شامل، يلتزم الجميع بموجبه بنبذ العنف، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وهذا ما أكدته الجماعة في ميثاق الشرف الوطني الذي طرحته في 2001/5/3، وفي مشروعها السياسي لسورية المستقبل الذي أعلنته في 2004/12/16

■ مع الاحترام الشديد لجوابكم إلا أن الكثير من الباحثين السوريين يرون أن معارضة الإخوان انتقلت من كونها معارضة سياسية لتصبح معارضة طائفية إبان أحداث الثمانينات، وقد رفع بعض الإخوان شعارات طائفية محضة من قبيل «من قتل علويا فقد دخل الجنة». كيف توفق لي بين ماوصفته بالعفوية وردة الفعل الشعبية وبين الطائفية المنوه عنها آنفا؟

■ ليس صحيحا أن الجماعة رفعت إبان تلك الأحداث شعارات طائفية، ونحن لا يمكن أن نقبل مثل هذه الشعارات، بل نستنكرها بشدة، ولم يكن خطاب الجماعة طائفيا خلال تاريخها كله، في أي وقت من الأوقات. وقد استنكرت الجماعة أحداث العنف التي تمت على أساس طائفي، كمذبحة مدرسة المدفعية في حزيران (يونيو) 1979. وإذا كان بعض المحسوبين على الإخوان أو أنصارهم قد انزلقوا في حمأة الأحداث إلى مثل هذا الخطاب، فإن حالة الفوضى التي عمت البلاد خلال تلك الأحداث، والتي كانت ردة فعل شعبية عفوية على بطش السلطة واستفزازاتها وممارساتها الطائفية، لم يكن بالإمكان السيطرة عليها.

الديمقراطية في الاسلام

■ تطالبون بالديمقراطية، وتريدون القطع مع الاستبداد، علما أن الاستبداد ابتداء من طاعة الحاكم موجودة في بنيتكم الفكرية، أو وبدقة أكثر، موجود في البنية الفكرية للإسلام.. كيف ستوفقون بين الديمقراطية والبنية الإسلامية؟

■ إن أساس الحكم الراشد في الإسلام، يقوم على الحرية والعدالة والمساواة والشورى، وعلى مبادئ التعاقدية والتداولية والمؤسساتية والفصل بين السلطات، وعلى حرية اختيار الحاكم ومحاسبته.. وهذه الأسس والمبادئ تتناقض تماما مع نظام الاستبداد، وقد سبق الإسلام بهذه الأسس والمبادئ، مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث، بل إن القيم التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة، في إطارها العام، هي قيم إسلامية. ولا ننسى مقولة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب منذ أكثر من خمسة عشر قرنا: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟». وإن طاعة الحاكم بالمعروف «أي فيما لا يخالف الشرع والقانون» والالتزام بالقوانين النافذة، إنما هي واجب شرعي ووطني، لا علاقة له بالاستبداد الذي يستعبد الناس وينتهك حقوقهم المشروعة، ويصادر حرياتهم.

■ لكننا نجد في الحديث النبوي الشريف «اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي رأسه كزبيبة» و«اسمع وأطع للأمير ولو ضرب ظهرك واخذ مالك» وهذا الحديث الأخير استشهد به الدكتور محمد سعيد البوطي للتلفاز السوري إبان الأحداث مبررا استبداد السلطة. من هنا قصدت كيف التوفيق بين الديمقراطية والحرية كقيمتين كونيتين لدى البشر من جهة، وبين الموروث الإسلامي من جهة أخرى؟

■ الحديث النبوي الأول: «اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» لا يعني أي تسويغ للاستبداد، أو مس بحرية المواطن وكرامته، بل على العكس فإنه تأكيد على مبدأ المواطنة الذي يمكن من خلاله أن يصل أي مواطن إلى موقع المسؤولية، بصرف النظر عن عرقه ولونه.

أما الحديث الآخر الذي ذكرت أن الدكتور البوطي استشهد به لتبرير استبداد السلطة، فلم أسمع به. إلا أنه من الثابت أن مبادئ الإسلام تحرم الظلم والاستبداد، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحرم الظلم والبغي، وتنهى عن الرضوخ للظالم.. أكثر من أن تحصى: فقد قال الله عز وجل في وصف المؤمنين: والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون. وقال أيضا: ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار. وفي الحديث الشريف: إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم، فقد تُودع منهم. وفي الحديث الآخر: سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام ظالم، فأمره ونهاه فقتله. وكذلك: أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر. إلى آخر ما هنالك من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تحرم الظلم والبغي والاستبداد، وتنهى عن الرضوخ للظالمين أو الركون إليهم.

■ كيف تنظرون إلى الأصوات التي تدعو إلى التجديد في الفكر الإسلامي، مثل د. محمد شحرور، ود. محمد حبش، ود. نصر حامد أبو زيد الخ.....؟

■ الإسلام دين متجدد، والفكر الإسلامي فكر متطور، ونحن دعاة تجديد وتطوير، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: (إن الله يبعث لهذه الأمة، على رأس كل مائة سنة، من يجدد لها أمر دينها). ولقد قامت جماعة الإخوان المسلمين، بدور بارز في تجديد الإسلام في القرن العشرين، وتجديد الإسلام لا يعني إصدار طبعة جديدة منقحة منه، كما يخيل لبعض الناس، فمصادر هذا الدين ثابتة خالدة، وفي مقدمتها: القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنة النبوية الصحيحة المبينة للقرآن. ولا يمكن لأي كان، أن يأتي بإسلام جديد غير الإسلام الذي نزل به القرآن، وبينته السنة النبوية الصحيحة. بل إن تجديد الإسلام يعني: تجديد فهمه، والفقه فيه، وتجديد الإيمان به، وتجديد العمل بأحكامه وآدابه، كما يعني تجديد العمل له، والدعوة إليه، والجهاد في سبيله. وكل عصر يحتاج إلى تجديد يناسبه.

ولقد أجمع علماء الإسلام على أن هناك منطقة لا يدخلها التجديد بأي حال من الأحوال، وهي منطقة (القطعيات) التي قال الإسلام فيها كلمته البينة الحاسمة، سواء في مجال العقائد أو العبادات، أو الأخلاق الأساسية والآداب الاجتماعية، كالصدق والأمانة والعفة والتعاون والبر والتضحية.. أو في مجال النظريات الأساسية للتشريع، كنظام الأسرة، ونظام الإرث، ونظام الجنايات، ونظام المال، ونظام الحكم، ونظام السلم والحرب.. وهذه الجوانب القطعية لا يمكن أن تتغير في الإسلام، مهما تبدلت الأوضاع والعادات والأزمان، وهي التي تجسد الوحدة العقدية والفكرية والشعورية والسلوكية للأمة المسلمة.

وفي ضوء الالتزام بهذا الفهم والمعايير والضوابط، يمكننا النظر إلى دعاة التجديد.

■ في حال أصدر أحد المؤلفين كتابا في سورية، يبين فيه وجهة نظره في الإسلام أو الحجاب وما شابه، ووجهة نظره تتناقض ووجهة نظركم وأنتم في موقع القرار والمسؤولية، ماذا يكون موقفكم؟

■ ليست هناك أي مشكلة عندما تكون هناك آراء تخالف آراءنا، أو وجهات نظر تخالف وجهة نظرنا، فنحن نقبل الرأي الآخر، ونحترم وجهات نظر الآخرين، ولا نفرض آراءنا ووجهات نظرنا على أحد. أما عندما يتم الترويج لآراء وأفكار تتناقض مع ثوابت الأمة وعقيدتها التي نصت الدساتير والقوانين على احترامها والالتزام بها، فهذا أمر آخر يتعلق بالنظام العام والآداب العامة، ولا علاقة له بحرية التعبير. ومن المعلوم أن لكل أمة ولكل شعب ثوابت ومقدسات وحدود.. تنص عليها دساتيرها، لا يجوز تجاوزها أو المساس بها.

■ انتم تعيشون في بلد علماني وفر لكم الأمان والحرية والحياة الكريمة، وربما هذا مالا يحصل لأحد في أي بلد عربي أو إسلامي. ما هو موقفكم من قيام دولة علمانية في سورية تفصل الدين عن الدولة ويتساوى فيها مواطنوها؟

■ ليست مشكلة الحرية والحياة الكريمة المفتقدة في بلادنا مرتبطة بغياب العلمانية، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الأنظمة الاستبدادية فرضت نفسها علينا باسم العلمانية، حتى أصبحت الديكتاتورية ـ في نظر كثيرين ـ هي الوجه الآخر للعلمانية. أعتقد أن ما ورد في مشروعنا السياسي ذي المرجعية الإسلامية، من التأكيد على الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على أسس تعاقدية تداولية مؤسساتية، يتساوى فيها المواطنون جميعا على اختلاف انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية أو السياسية.. على أساس مبدأ المواطنة.. أعتقد أن هذه الدولة المدنية الحديثة التي تستمد مرجعيتها من الإسلام وقيمه الحضارية السمحة، هي التي توفر الأمن والحرية والحياة الكريمة للمواطنين.

■ هل يعني هذا أنه في حال انتقلت سورية من الاستبداد إلى الديمقراطية، ونجح في الانتخابات لمنصب رئاسة الجمهورية، من خلال صناديق الاقتراع، مواطن مسيحي، تقبلون به رئيسا؟

■ من المعلوم أن الدستور السوري الحالي، وكذلك الدستور السابق المعروف بدستور عام 1950، يشترط في رئيس الجمهورية أن يكون مسلما، مراعيا في ذلك دين أكثرية السكان، لذلك لا محل لمثل هذا الافتراض في ظل الدستور الحالي، أو في ظل العودة إلى دستور عام 1950 ونحن ـ من حيث المبدأ ـ عندما قبلنا الاحتكام إلى صندوق الاقتراع، لا بد أننا نقبل بنتائج هذا الاقتراع مهما كانت.

الطائفية

■ يرى البعض أن التطور لدى الإخوان شكلي وليس جوهريا، فهم لم يستطيعوا أن يصبحوا مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا.. ومازالوا مصرين على صبغ حزبهم بلبوس طائفي ابتداء من اسمه وانتهاء بالمنضوين تحت جنحه. لماذا الإصرار على العنصر الطائفي في الحزب؟

■ جماعة الإخوان المسلمين ليست حزبا سياسيا بالمفهوم السائد للحزب، إنما هي حركة إسلامية دعوية عامة، مهمتها الأساسية الدعوة إلى الله عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة، والسياسة جزء من اهتماماتها، باعتبارها جانبا من جوانب الإسلام، وهي ـ بهذا المفهوم ـ أبعد ما تكون عن الطائفية. وعندما تتاح حرية تشكيل الأحزاب السياسية، فإننا لا نعارض تشكيل حزب سياسي تكون مرجعيته إسلامية، وعندئذ يمكن أن يكون بين أعضاء الحزب مواطنون من غير المسلمين، لأن الإسلام بالإضافة إلى كونه مرجعية دينية للمسلمين، فهو مرجعية حضارية وثقافية لكل أبناء الأمة، وعندما يقوم هذا الحزب، يمكن أن تنصرف الجماعة إلى جوانب الإسلام الأخرى من دعوية وتربوية وثقافية واجتماعية.

■ من المآخذ التي أخذت على برنامجكم إهماله للشأن الثقافي، فهو غير معني بالمسرح والسينما والفن الخ... لماذا لم تركزوا على الثقافة في برنامجكم؟

■ أشاطرك الرأي أنه كان ينبغي أن يأخذ الشأن الثقافي حيزا أكبر مستقلا في مشروعنا السياسي، لكن هذا لا يعني أننا غير معنيين بهذا الجانب الهام من جوانب الحياة الإنسانية، فالإسلام يهتم بالفكر والثقافة بجميع مظاهرها، كما يهتم بالجوانب الأخرى من حياة الإنسان، بل إن للإسلام منهجه الثقافي المتميز الذي يلبي حاجات الإنسان بوصفه كائنا متميزا بحقيقته المادية، دون أن يغفل أشواقه وتطلعاته الروحية.. وإذا كانت الإشارات إلى هذا المنهج قد وردت مبثوثة في ثنايا المشروع السياسي للجماعة، فإنه يمكن استدراكها وإفراد فصل خاص بها في المستقبل.

■ أخيرا: من الملاحظ أن الخطاب السياسي للسيد علي صدر البيانوني طائفي في بعض جوانبه.. فهو يرحب بأية شخصية علوية تنشق عن النظام، ويرحب بأية شخصية سنية الخ... في ظل غياب ترحيبه بأية شخصية سورية. لماذا؟

■ لم يصدر عني ترحيب بأي شخصية على أساس طائفي. وفي سياق الحديث عن الطائفة العلوية، والسؤال عن الاتهامات الموجهة إليها بأنها تحمي النظام أو أنها هي التي تحكم من خلاله، فقد نفيت عنها هذه التهمة، وأكدت بأن النظام هو الذي يتمترس خلف الطائفة، ويحاول أن يضعها في مواجهة الشعب، وأن معظم أبناء الطائفة يعانون كما يعاني بقية أبناء الشعب، وأن هناك معارضين ومعتقلين سياسيين من أبنائها.. وأعتقد أن هذا الخطاب أبعد ما يكون عن الخطاب الطائفي. وطبيعي في هذا السياق أن أرحب بأي شخصية تنحاز إلى صف الشعب، في سعيه إلى التغيير الديمقراطي، سواء كانت سنية أو علوية أو من أي طائفة كانت.

موفد من سعد الحريري الى بكركي و«القوات» تعوّض غياب «التيار الحر»

مئات الألوف اليوم في ساحة الشهداء وفاء للحريري ولبنان اولاً

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

اكتملت الاستعدادات لاحياء الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري الذي بدا بعد عام على غيابه الحاضر الاكبر في المناسبات والندوات التلفزيونية التي تعرضها مختلف المحطات الفضائية العاملة في لبنان.

وبثّت قناة «المستقبل» مقابلة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك يتحدث فيها عن طريقة تعرفه الى الرئيس الحريري عندما كان رئيساً لبلدية باريس وكيف دعاه الحريري الى زيارة بيروت المدينة التي يحبها، وكيف كلّمه عن رغبته في اعادة اعمارها وهذا ما حصل لاحقاً.

وحركت عودة رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري الى بيروت الاتصالات، فأوفد النائب السابق غطاس خوري الى بكركي للقاء البطريرك الماروني الكاردينال مارنصرالله بطرس صفير والتداول في الاوضاع ونقل اليه رسالة تؤكد على الدفاع عن لبنان وترفض اثارة الفتن بين المسلمين والمسيحيين.

في وقت صدرت دعوات مسيحية عديدة للمشاركة في إحياء ذكرى اغتيال الحريري كونها لا تخص فقط المسلمين وأبرز هذه الدعوات صدرت عن «القوات اللبنانية» حليفة «تيار المستقبل» وذلك في مقابل تحالف العماد ميشال عون مع «حزب الله» وعدم صدور أي دعوة علنية عن «التيار الوطني الحر» للمشاركة في احتفالات 14 شباط (فبراير).

ويتوقع أن يشارك في تظاهرة اليوم التي يُراد منها إبراز حجم قوى 14 آذار مئات الالوف من اللبنانيين الذين سيتحدّون الاحوال الجوية السيئة والتأكيد على لبنان اولا، وستكون هناك 10 كلمات لرؤساء وممثلي التيارات السياسية المشاركة وخصوصاً «المستقبل» والحزب التقدمي الاشتراكي و«القوات» و«الكتائب» التي زار رئيسها الاعلى امس النائب الحريري في قريطم.

وعمد «تيار المستقبل» الى رفع صور الرئيس رفيق الحريري على لوحات اعلانية كبيرة في مختلف المناطق كتب عليها شعار «علّم عمّر حرّر». كما انتشرت الاعلانات في الصحف المحلية التي تحمل صورة الحريري على خلفية حمراء وكتب عليها «قضيتنا الحرية. لقاؤنا في 14 شباط ساحة الشهداء، ساحة الحرية». ولفت أن «قناة المستقبل» عمدت في اطار عملية التجييش الى بث أفلام وأقوال قديمة لحلفاء سورية في لبنان ضد الرئيس الحريري بينهم الوزراء السابقون سليمان فرنجية وطلال ارسلان ووئام ووهاب وعاصم قانصوه وعدنان عضوم والنائب السابق ناصر قنديل، وتسأل « هل تريدون العودة الى الوراء ؟».

وفي الذكرى التقى وزير العدل شارل رزق مع ممثل الامين العام للامم المتحدة غير بيدرسون ورأى «أن أفضل عمل نقوم به هو الاسراع في التدابير العملية الآيلة الى تنظيم المحكمة ذات الطابع الدولي التي أقرّها مجلس الامن في القرار 1944». واشار الى أنه عرض مع بيدرسون «وضع الخطوط العريضة للقضايا التي سيتناولها الوفد اللبناني الذي سيذهب الى نيويورك».

السنيورة يلتقي سعود الفيصل في الرياض

■ الرياض ـ اف ب: اجتمع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة امس الاثنين فور وصوله الى السعودية مع وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في مقر إقامته بالرياض حسبما افاد لفرانس برس مصدر مرافق لرئيس الحكومة اللبناني.

وقال المصدر لفرانس برس ان «الاجتماع تناول تطورات الاوضاع المحيطة بلبنان والمنطقة» وان السنيورة «عرض رؤيته ووجهة نظر الحكومة اللبنانية تجاه هذه الاوضاع ودقة الوضع الذي يمر به لبنان في هذه المرحلة».

واكد المصدر ان رئيس الحكومة اللبناني الذي تستغرق زيارته للمملكة يوما واحدا، والتقى في وقت لاحق امس الاثنين بالعاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز وبالممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا الذي يزور الرياض».

من جهته، اكد وزير الخارجية السعودي في تصريح للصحافيين في اعقاب الاجتماع الذي استمر ساعة ونصف الساعة، «استمرار دعم ومساندة السعودية للبنان في كل ما فيه خير للاشقاء في لبنان» مشيرا الى ان السنيورة كان «مستفيضا في شرح الاوضاع في لبنان».

وتأتي زيارة السنيورة الى السعودية عشية الذكرى الاولى لاغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري الذي ينتمي السنيورة الى تياره، «تيار المستقبل» الذي بات يقوده سعد نجل رفيق الحريري.

وكان سعد الحريري، نجل رفيق الحريري، زعيم الاكثرية النيابية قد صحح التصويب الاحد عندما اكد «ان المملكة تصدر الخير دائما».

واضاف «مهما يأتي منها تأكدوا جيدا انه يحمل خيرا للبنان على عكس ما يأتي من دول اخرى» في تلميح غير مباشرة لسورية.

وقد عاد سعد الحريري الى بيروت مساء السبت وسط اجراءات امنية مشددة في خطوة مفاجئة جاءت بعد ان امضى ستة اشهر متنقلا بين فرنسا والسعودية لاسباب امنية.

ونشرت صحف لبنانية امس الاثنين عرضا تاريخيا «لانتفاضة الاستقلال المكتوبة بالدم» كما كتبت صحيفة (لوريان لوجور) الناطقة بالفرنسية.

وتحت عنوان «لا عودة الى الوراء» تبث محطة تلفزيون المستقبل، التي تملكها عائلة الحريري، وثائق عن سنوات الوصاية السورية.

من جهتها عمدت المطاعم والفنادق الى احياء عيد العشاق (سان فالنتاين) قبل موعده بثلاثة ايام حتى لا يتزامن مع يوم ذكرى اغتيال الحريري في 14 شباط (فبراير) عام 2005.

لكن الاقبال على شراء الورود ازداد بقوة كما يؤكد اصحاب محلات الزهور. فقد دعت قوى 14 اذار (مارس) اللبنانيين الى وضع وردة على الضريح احياء للذكرى.

اصدار الحكم بحق المعارض السوري حسن عبد العظيم في 16 اذار

■ دمشق ـ اف ب: اعلن الناشط في مجال حقوق الانسان انور البني امس الاثنين أن المحكمة العسكرية في دمشق ارجأت محاكمة الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي (المعارض) حسن عبد العظيم الى السادس عشر من آذا (مارس) لاصدار الحكم عليه. وقال البني لوكالة فرانس برس أن «المحكمة العسكرية اجلت الاحد محاكمة حسن عبد العظيم الى يوم 16 اذار (مارس) القادم لاصدار الحكم عليه بتهمة نشر مطبوعات غير مرخصة، واحكامها تتراوح بين ثلاثة اشهر وثلاث سنوات بعد ان تقدم الدفاع بمذكرة دفاع عن عبد العظيم».

وكانت الجلسة الاولى لمحاكمة المعارض السوري انعقدت في 18 كانون الاول (ديسمبر).

وعبد العظيم متهم «بحيازة مطبوعات بقصد اطلاع الغير» في اشارة الى مجلة «الموقف الديمقراطي» التي تطبع منذ عام 1991.

وعبد العظيم هو ايضا الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي يشكل مع خمسة احزاب اخرى التجمع الوطني الديموقراطي المحظور في سورية.

من ناحية اخرى قال البني ان الكاتب عادل محفوظ احيل الى محكمة بداية الجزاء بطرطوس بتهمة المس بالشعور الديني وكتابة مقال على الانترنت ينتقد فيه «الفعل غير الحضاري للذين قاموا بالاعتداء على السفارات الدنمركية والنرويجية بدمشق الرابع من هذا الشهر». وكان محفوظ اعتقل الاربعاء الماضي.

واعتبر البني أن «السلطات السورية لا تزال مصرة على قمع الحريات باستخدام قانون الطوارئ والحاكم الاستثنائية» وطالب بـ«اطلاق حرية العمل السياسي في سورية».

عام على اغتيال الحريري: الامم المتحدة تبحث عن الحقيقة واللبنانيون منقسمون

بيروت ـ من نجيب خزاقة:

اطلق اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري تحقيقا دوليا اشتبه بتورط الاجهزة الامنية السورية واللبنانية بالجريمة، بدون ان يتوصل حتى الان الى الحقيقة مما ادى الى تسميم الحياة السياسية في لبنان والعلاقات بين بيروت ودمشق.

ففي خطوة لا سابق لها قامت المجموعة الدولية بقيادة واشنطن وباريس وعبر مجلس الامن الدولي بانشاء لجنة تحقيق دولية للتوصل الى «الحقيقة» في اغتيال الحريري الذي جرى بعد ان عارض هيمنة سورية. وقد انشئت لجنة التحقيق الدولية في نيسان (ابريل) عام 2005 تطبيقا لقرار مجلس الامن 1595 وقادها القاضي الالماني ديتليف ميليس. واصدرت تقريرين اجرائيين الاول في تشرين الاول (اكتوبر) والثاني في كانون الاول (ديسمبر) يشتبهان بتورط الاجهزة الامنية السورية واللبنانية في الجريمة التي اودت في 14 شباط (فبراير) بحياة رفيق الحريري في بيروت. وطالبت الامم المتحدة سورية بشدة بالتعاون مع التحقيق ملوحة بعقوبات وذلك في قرارين صدرا بلاجماع عن مجلس الامن وهما القراران 1363 و1644 لكن سورية التي تؤكد براءتها من الجريمة وتعلن عن رغبتها بالتعاون تراهن على عامل الوقت وتقاوم الضغوط الناجمة عن التحقيق. وحاولت دمشق ان تشكك في صحة الاتهامات الموجهة لها وبالتالي في مصداقية ديتليف ميليس. وشهد التحقيق الدولي بعض التعثر خصوصا بسبب تراجع ثلاثة شهود سوريين عن افاداتهم امام لجنة التحقيق وابرزهم هسام هسام الذي نجح في العودة الى سورية معلنا انه ادلى بافادات مزورة تحت الضغوط. وانشأت سورية لجنتها القضائية الخاصة وطالبت بدون جدوى بوضع بروتوكول تعاون مع اللجنة الدولية. وسعت دمشق مرارا الى التملص قبل ان توافق على استجواب ضباط سوريين تم في سورية في اواخر ايلول ثم في فيينا في كانون الاول وكانون الثاني.

من ناحيته رفض الرئيس السوري بشار الاسد، الذي اتهمه نائبه السابق عبد الحليم خدام بتهديد الحريري، ان تستمع اليه لجنة التحقيق متذرعا بضرورات «السيادة الوطنية». كما ترغب دمشق، التي تراهن على ان يعزز تحالفها مع ايران موقعها، بتجنب قيام محكمة ذات طابع دولي تطالب بها بيروت لمحاكمة المذنبين. وتراهن كذلك العاصمة السورية على مبادرة للمصالحة اللبنانية ـ السورية قامت بها المملكة العربية السعودية ومصر اللتان تخشيان وقوع سورية في حالة من عدم الاستقرار.

بالمقابل تتوقع اوساط الحريري ان يتوصل القاضي البلجيكي سيرج برامرتس، الذي خلف ميليس في رئاسة اللجنة في كانون الثاني (يناير)، الى تحقيق «اختراق» ما يسمح باصدار قرارات اتهامية ضد ضباط سوريين ولبنانيين.

واكد زعيم الاكثرية النيابية سعد الحريري، المقتنع بتورط دمشق في اغتيال والده، ان الحقيقة ستعرف وان المذنبين سيعاقبون مهما علا شأنهم.

وذكر الحريري بالمبادرة التي قام بها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة (من صفوف الغالبية المناهضة لهيمنة سورية) عندما زار دمشق مباشرة بعد تسلمه مهامه وقال الاحد «في كل التصريحات نركز على العلاقات المميزة مع دمشق لكنهم قابلوا دعوتنا بالشتائم في الصحافة و الاتهامات بالتخوين». واضاف «في كل يوم ندفع ليس فقط من اجل حريتنا واستقلالنا وانما لا